مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN: 2352- 9822 / E-ISSN: 2588-1574
المجلد: الثامن العدد: الثاني/ ديسمبر-2021
ص 578 - 597

OEB Univ. Publish. Co.

التداول الإلكتروني للعملات الرقمية من منظور إسلامي

Online trading of digital currencies from an Islamic perspective

نايلي إلهام[1] *، لموشي زهية[2]

[1] مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين – جامعة أم البواقي، (الجزائر)،
ilham.naili@univ-oeb.dz

[2] جامعة أم البواقي، (الجزائر)، zahia.lemouchi@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/30 تاريخ قبول النشر: 2021/12/29 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على الجانب العملي لعملية التداول الالكتروني للعملات الرقمية التي تعتبر أحد أهم منتجات الهندسة المالية الرأسمالية، والتي وجب النظر في عقودها وأنظمتها وواقعها، ثم تقييمها من الناحية الشرعية الفقهية واقتراح البدائل الشرعية للعقود المحرمة وضرورة إعادة النظر في مدى شرعية هذه البدائل أيضا، بالإضافة إلى ضرورة التطرق لعقود التحوط في التداول الالكتروني وصوره وأحكامه الشرعية.

سنحاول من خلال هذا البحث التعرف على مفهوم العملات الرقمية وآليات تداولها إلكترونيا والآثار المترتبة عن إصدارها، وتحديد الضوابط الشرعية اللازمة لصرفها وتداولها بما يتناسب وقواعد الشريعة.

الكلمات مفتاحية: العملات الرقمية، التداول الالكتروني، الضوابط الشرعية، عقود التداول، الهندسة المالية.
تصنيف **JEL**: G15، E44.

Abstract: This research paper aims to shed light on the practical side of the electronic exchange process for digital currencies, which is one of the most important products of capitalist financial engineering, whose contracts, regulations and reality must be examined, then evaluated in terms of legal jurisprudence and propose legal alternatives to forbidden contracts and the need to return Consider the extent of legitimacy of these alternatives as well, in addition to the need to address hedging contracts in electronic trading and its legal images and provisions.

We will try, through this research, to learn about the concept of digital currencies and the mechanisms of electronic circulation and the implications of their issuance, and define the legal controls necessary for their exchange and trading in a manner consistent with the rules of Islamic.

Keywords: digital currencies; electronic trading; legal controls; hedging contracts; financial engineering**.**
Jel Classification Codes : G15, E44.

* **المؤلف المرسل:** نايلي إلهام

1. مقدمة:

إن الاستخدام المتزايد للإنترنت قد ساهم بشكل كبير في تضاعف المجتمعات الافتراضية، مما ولد مفهوما ماليا جديدا يتعلق باقتراح عملات مشفرة ووسائل الدفع عبر الإنترنت من أجل تبادل السلع والخدمات. كما أن ظهور مسألة العملات الرقمية المشفرة تعد ثورة في النظام النقدي العالمي.

ولا بد من الإشارة إلى أن العملات الرقمية أصبحت اليوم واقعا في حياة الناس، وأصبح الكثيرون يتعاملون بها في سائر تعاملاتهم حول العالم، من خلال عمليات البيع والشراء وحجز الفنادق ودفع رسوم الخدمات وغيرها، وصار لها قبول عند شرائح كثيرة من الناس، في حين يرفض آخرون من أفراد ومؤسسات ودول التعامل بها، لاعتبارات متعددة.

والعملات الرقمية المشفرة شأنها شأن كل جديد، سيجد المؤيد لها والمعارض، والمتفائل بمستقبلها والمتشائم بين أهل الاختصاص سواء في الاقتصاد أو في الشريعة على رأي موحد حول هذه العملات، وهذا أمر طبيعي بسبب اختلاف الاجتهادات والتقديرات والتنبؤات حول مستقبل هذه العملات الرقمية. يأتي هذا البحث على قلة من الدراسات والأبحاث، وشح من المعلومات في هذا المجال، كونه ما زال جديدا من الناحية الشرعية، حيث قلما نجد فتاوى لأهل العلم والدين حول العملات الرقمية والحكم الشرعي لتداولها بسبب غياب التصور الصحيح والواضح حولها، وكما هو معلوم عند الفقهاء أن الحكم على الشيء فرع عن تصورها، فلا يصح حكم شرعي في مسألة إلا بعد تصورها تصورا واضحا في ذهن العالم والمفتي، لكي يخرج بنتيجة صحيحة وحكم صائب. وانطلاقًا مما سبق تمحورت الإشكالية الرئيسة للبحث حول:

ما واقع التداول الالكتروني للعملات الرقمية؟ وما حكم تداولها وفقا لضوابط الشرعية الاسلامية؟

- فرضيات البحث:

- النقود الرقمية نقود جديدة آلية تعامله تختلف عن النقود التقليدية؛
- تعد كل من العملات المشفرة (العملات الافتراضية) نقودا بالمعنى الدقيق مثلها مثل النقود الإلكترونية؛
- يدور النقد الرقمي بين صفتي النقدية والسلعية، وعلى أساسهما تخرج أحكامه الفقهية.

- **أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث فيما يلي:

- اهتمام قطاع العاملين في الصيرفة حيث بدأت كثير من البنوك تنظر إلى هذا التداول على أنه سبيل سريع لتحقيق الأرباح من خلال التعامل والمضاربة من خلاله؛
- اهتمام المجتمع والمستثمرين خاصة بتقديم مدخراتهم للمشاركة في هذه العقود الالكترونية؛
- توعية تجار المسلمين المتعاملين في هذا القطاع، فيجب أن يقفوا على الأحكام الشرعية التي تضبط نشاطهم وتبين الحلال من الحرام في مسارهم.

- **أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على مفهوم العملات الرقمية ومفهوم التداول الالكتروني للعملات؛
- تسليط الضوء على عمليات التداول الالكتروني للعملات وفق المؤشرات الدولية والعقود الدولية المعتمدة.

- **منهج البحث:**

لقد اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التقييمي، فقد تجلى المنهج الوصفي من خلال وصف وعرض لمفهوم العملات الرقمية وأنواعها وكيفية تداولها في الأسواق الدولية وكذا توضيح العقود المتعددة للتداول الالكتروني للعملات. أما المنهج التقييمي فيتضح من خلال إعطاء صورة من صور العقود المستحدثة للتداول الالكتروني ثم يتم تقييم هذه الصورة من الناحية الشرعية لإيجاد البديل الشرعي.

- **الدراسات السابقة:**

❖ دراسة عبد الجبار بن علي كعيبوش (2019)، **النقود المشفرة (بتكوين ومشتقاتها) بحث في حقيقتها وتخريج أحكامها الفقهية**، مجلة الشهاب، المجلد 5، العدد2، (277- 314).

يتناول هذا البحث حقيقة النقود الرقمية المشفرة من حيث المعنى والأصل وتوفر شروط النقدية من عدمها بالإضافة إلى الطبيعة القانونية لهذه النقود، مع

بيان أنواعها وخصائصها، كما يدرس استخداماتها المشروعة والممنوعة، ومزاياها وعيوبها، وخطوات فتح محافظها وتداولها، ثم بحث أحكامها وتخريجها فقهيا.

- دراسة لعور عبد الرزاق، كبوط عبد الرزاق (2021)، **العلاقة بين النقود الإلكترونية، العملات الرقمية، العملات الافتراضية والعملات المشفرة: البحث في المفهوم**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 11، العدد2، (1- 24).

كان الهدف من هذه الدراسة بحث العلاقة بين العملات المشفرة، العملات الرقمية، العملات الافتراضية والنقود الإلكترونية، بالاستناد إلى تعريفها لدى كبرى الهيئات الدولية كالبنك المركزي الأوربي، بنك التسويات الدولية والبرلمان الأوربي، وما حددته من تصنيفات لهذه المصطلحات. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن كل من العملات الافتراضية والعملات المشفرة والنقود الإلكترونية هي عملات رقمية، لكن كل من العملات الافتراضية والعملات المشفرة غير خاضعة لأي تنظيم قانوني، لذا لا تعد نقودا إلكترونية ولا تدرج في خانة النقود. وبذلك تعد النقود الإلكترونية هي المصطلح الوحيد الذي يعد نقودا بالمعنى الدقيق.

- دراسة عبد الباري مشعل (2021)، **النقود الرقمية المشفرة- تحديات الواقع وآفاق المستقبل**-مجلة السلام للاقتصاد الإسلامي، المجلد1، العدد2، (47-93).

هدف البحث إلى تناول واقع النقود الرقمية المشفرة ومستقبلها. فبالنسبة للواقع، يهدف البحث إلى النّظر في أبرز النُّقود الرقمية المشفرة والمهيمنة حاليًا على سوقها، بالإضافة إلى إعطاء فكرة مختصرة عن كلّ واحدة من هذه النُّقود الرقمية المشفرة. كما هدف البحث إلى النّظر في حركة أسعار هذه النقود خلال السنوات السابقة، ومدى قبولها ورواجها بين دول العالم. أما بالنسبة لمستقبل النقود الرقمية المشفرة، فهدف البحث إلى النظر في الخيارات المستقبلية المتاحة كالعملات المستقرة Stablecoins كتلك التي ستصدرها فيسبوك، وأيضًا العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية كتلك التي تنوي الصين إصدارها. كما هدف البحث إلى إمكانية استخدام هذه النُّقود الرقمية المشفرة ضمن الاحتياط النقدي للعملات الوطنية. وعلى صعيد التحديات التي تواجه النقود الرقمية المشفرة، هدف البحث إلى تناول أبرز هذه التحديات كمسألة القبول القانوني، إذ

يُعد من الأمور الشائكة والتي تمثل تحديًا كبيرًا أمام انتشار النُّقود الرقمية المشفرة.

- **هيكل البحث:**

لقد تم تقسيم هذا البحث إلى المحاور التالية:

- الإطار المفاهيمي للعملات الرقمية؛
- التداول الالكتروني للعملات الرقمية؛
- عقود التداول الالكتروني للعملات الرقمية وحكمها الشرعي.

2. الإطار المفاهيمي للعملات الرقمية:

العملة الرقمية هي عملة إلكترونية، تم تصميمها بحيث يتم تداولها بين الأشخاص في معاملات افتراضية. وتتوفر العملات الرقمية في شكل بيانات وليس كأشياء مادية، لا يمكن في الواقع الاحتفاظ بها واكتنازها. كما أن امتلاك العملة الرقمية يعنى أن لديك اتفاقية جماعية من كل جهاز كمبيوتر على شبكة العملة التي تمتلكها حاليا، والأهم من ذلك أنه قد تم إنشاؤها بطريقة شرعية بواسطة معدن.

1.2 مفهوم العملات الرقمية (Crypto Currencies):

أول ما يتبادل إلى ذهن المرء عند سماع مصطلح العملات الرقمية المشفرة: عملة البيتكوين (Bitcoin) وهي في الحقيقة تعطي مثالا شائعا عن العملات المشفرة، غير أنها ليست وحيدة، وقد بلغت شهرتها الآفاق، خاصة أن ظهورها كان فجائيا وابتدأت من سعر السنتيمات إلى أن وصل سعرها عشرات الآلاف من الدولارات. (The Economist, 2019, p. 12) واليوم العملات المشفرة كثيرة وإن كان أشهرها قليل كالاثريوم والريبل. والفضل في ظهور هذه العملات وانتشارها إنما يعود لتقنية سلسلة الكتل (بلوكتشين).

ويمكن تعريف العملة المشفرة على أنها: "عملة رقمية غير مركزية وتستخدم التشفير (أي عملية تحويل البيانات إلى شفرات أو كودات) لإنشاء وحدات من العملة والتحقق من صحة المعاملات بعيدا عن الحكومات والبنوك المركزية". كما تعرف أيضا: "العملات الرقمية على أنها نوع من "الأصول الرقمية" أو "العملات المشفرة". لا وجود لها بالشكل المادي (كما هو الحال مع العملات التقليدية مثل الدولار واليورو). لا يتم تنظيم العملات الرقمية أو إدارتها من قبل أي سلطات مالية أو بنوك بالطريقة نفسها التي تعمل بها العملة التقليدية (https://admiralmarkets, 2019)، ولكنها تخضع للتنظيم الذاتي

في الغالب، من خلال استخدام تقنيات التشفير المختلفة. علاوة على ذلك، يتم تشغيل هذه العملية عبر الإنترنت، حيث يوفر المستخدمون في الشبكات المرتبطة التحقق الذي يتيح حدوث المعاملات. وقد نشأت العملات الرقمية (العملات المشفرة) في عام 2009، وبدأ كل ذلك بإطلاق بيتكوين (Bitcoin)، العملة الرقمية الأولي. تم اقتراح Bitcoin في الأصل كنظام دفع إلكتروني يستند إلى دليل التشفيري. جاء دليل التشفيري من التكنولوجيا الناشئة في Blockchain – وهو نوع من قائمة التواقيع الرقمية التي توفر أدلة حسابية تصف تاريخ المعاملة بالكامل لكل عملة بيتكوين. وتسمح بمعاملات النظير إلى النظير (Peer-To-Peer)، دون أي حاجة إلى تكليف طرف ثالث بمهمة معالجة الدفع. عدم الحاجة إلى أي نوع من الأطراف الثالثة التي تعمل في دور إشرافي يعني أن عملة البيتكوين هي عملة رقمية غير مركزية. ولكن نظراً لأن بيتكوين قد ازدادت من حيث القيمة والمصداقية على مر السنين، فقد ازدهر الاهتمام بهذا النوع الجديد من العملات الرقمية – والإطار التكنولوجي الذي تقوم عليه –. نظراً لاحتضان المزيد من المستثمرين للعملة البيتكوين على مر السنين، فقد ارتفعت قيمتها، مما أدى بدوره إلى زيادة الاهتمام بهذه الفئة من الأصول. وقد أدى ذلك إلى زيادة مذهلة في القيمة والتقلبات. كنتيجة لكل هذا، وصل عدد كبير من العملات الرقمية البديلة إلى الساحة (وفي بعض الحالات غادرت بنفس السرعة)، بناء على ابتكار Blockchain أو مثل هذه المفاهيم المشابهة. في أوائل عام 2016، قدرت القيمة الإجمالية لجميع العملات الرقمية بحوالي 8 مليارات دولار؛ بحلول مارس 2017، ارتفع هذا الرقم إلى حوالي 25 مليار دولار.

2.2 أنواع العملات الرقمية:

العملات الرقمية هي عملات افتراضية، تُدار بشكل مستقل عن البنوك والحكومات، ولكن لا يزال من الممكن تبادلها أو تداولها مثل العملات التقليدية. وهي تستند إلى تكنولوجيا البلوكشين – Blockchain، حيث تُعتبر مفتوحة المصدر ويتم استخراجها مباشرة، لذا لا حاجة إلى وسطاء لأداء المعاملات. وتُعتبر البيتكوين العملة الرقمية الأكثر ابتكاراً وشهرةً التي تم إطلاقها عام 2009. ومع ذلك، يوجد الآن عدد من العملات الرقمية المنافسة التي يمكن تداولها أو تبادلها أو المضاربة بها، مثل أي عملة مادية. كما أن هناك عملات أخرى يتمثل أهمها في: (Fitzpatrick & McKeon, 2019, p. 144)

- **البتكوين Bitcoin:** بدأت فكرة البتكوين من شخص مجهول تحت اسم مستعار: ساتوشاي ناكاموتو، والذي صمم البتكوين كطريقة دفع على الشبكات من صرف لآخر بشكل مباشر دون الحاجة الى تدخل حكومي أو سلطة مركزية، لذا فهو شكل من النقد الالكتروني غير أنه يتم بطريقة مشفرة.
- **الاثيريوم Ethereum:** طرحت عملة الايثريوم من قبل المبرمج الروسي- الكندى فيتاليك بيوترين سنة 2013. والايثيريوم يختلف عن شبكة البلوكتشين الأصلية والتي صممت لأغراض بناء تطبيقات لامركزية، هذه التطبيقات تسمح للمستخدمين بالتفاعل مع بعضهم بصورة مباشرة بدلا من التواصل من خلال وجود وسطاء.
- **التوكن Token:** إذا كانت الكثير من مفردات التقنيات المالية محاطة ببعض الغموض، كسلسلة الكتل والعملات المشفرة، فإن التوكن قد يكون أكثرها تعقيدا وغموضا. والتوكن هو تمثيل لشيء ما في نظامه البيئي، وقد يأخذ شكل قيمة أو مساهمة أو حق. وفي قاموس (Meriam Webster) نجد تعريف التوكن على أنه قطعة تشبه عملة معدنية تصدر من شخص أو هيئة بخلاف الحكومة.
- **لايتكوين Litecoin:** بعكس البيتكوين الذهبية فإن لايتكوين عملة فضية، يمكن تنزيل محفظة اللايتكوين من الموقع الرسمي الخاص بلايتكوين وهي مشفرة تمامًا وهي مفيدة للأشخاص الذين يحتاجون لتحويل مبالغ صغيرة بسرعة، لأنها أسرع وأسهل في التحويل من شخص لآخر بسبب جيله الجديد.
- **ريبل Ripple:** بعكس العملات الأخرى التي تتجنب البنوك فإن ريبل تحتضنها وقد صنعت للبنوك بسبب سرعة وانخفاض تكلفة المدفوعات العالمية، حيث تتم عملية التحويل البنكي عن طريق ريبل من عميل في دولة ما إلى أخرى في غضون دقائق.
- **داش Dash:** تقوم فكرة داش كبديل لـ PayPal فقد تم تصنيعا للتسويق، يقبل العديد من التجار هذه العملة كما يقبلون الدولار الأمريكي، يمكن شراء عملة داش باستخدام عملة خاضعة للتنظيم الحكومي.

3.2 سوق العملات الرقمية:

يعتبر سوق العملات الرقمية شكل جديد من أموال البنك المركزي. أي أنه إلتزام من البنك المركزي مقوم في وحدة حسابية باعتبارها وسيلة للتبادل ومخزن للقيمة. وتوفر البنوك المركزية بالفعل الأموال الرقمية على شكل احتياطات أو أرصدة حسابات التسوية التي تحتفظ بها البنوك التجارية وبعض المؤسسات المالية الأخرى في البنك المركزي (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 179). وفي هذا السياق، و نظرا لهذه التطورات الحاصلة في موضوع العملات الرقمية، تدخلت مجموعة العمل المالي FATF (هيئة دولية أنشأت في سنة 1989، تتمثل أهداف فريق العمل في وضع المعايير وتعزيز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتهديدات الأخرى ذات الصلة بسلامة النظام المالي الدولي)، بحيث أصدرت سنة 2014 المعايير الخاصة بتعريف وتصنيف العملات بشكل عام، سواء عملات مادية أو غير مادية، ويوضح الشكل أدناه موقع العملات الرقمية في عالم الأدوات النقدية.

الشكل رقم 1: موقع العملات الرقمية في عالم الأدوات النقدية

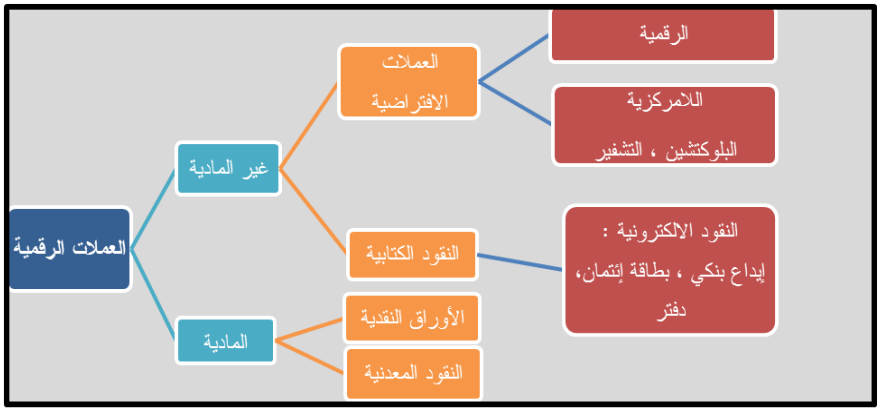

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 179).

3. التداول الالكتروني للعملات:

على مدار العقد الماضي، ومنذ ظهور العملات الرقمية لأول مرة على الإنترنت، أصبح تداولها أكثر شيوعًا. فالعملات الرقمية المشفرة هي عملات رقمية يتم إنشاؤها باستخدام تقنية البلوكتشين أو تقنية الند للند التي تستخدم التشفير للأمان. والعملات الرقمية المُشفرة تختلف عن العملات الورقية التي تصدرها الحكومات من جميع أنحاء العالم لأنها غير ملموسة.

1.3 مفهوم التداول الالكتروني للعملات:

يقصد به تعاقب بيع العملات وانتقالها من ذمة إلى أخرى تبعا لعمليات البيع والشراء المتتالية، وقد حاول العديد من الباحثين وضع تعريف للتداول الالكتروني ويشمل هذا التعريف صور التداول الإلكتروني وأساليبه الدولية التي تشمل التداول عبر الانترنت، ونرى أن محاولات التعريف تدور كلها حول نطاق استخدام الحواسيب الآلية وتقنية الاتصالات ونظم المعلومات والبرمجيات وغيرها، و مفهوم التداول الالكتروني يندرج تحت ما يسمى بالاقتصاد الرقمي (Digital Economy) حيث يشمل الأخير التجارة الالكترونية والقطاعات المنتجة والمستخدمة لتقنية المعلومات وأجهزة الاتصالات (www.c4arab.com/showac.php. acid, 2020).

وعليه فقد تم تعريف التداول الالكتروني على أنه: "المبادلات والتداولات التجارية التي تتم عن طريق الوسائل الالكترونية والرقمية" (لطفى، 2009، صفحة 42)، وعلى ذلك يشمل جميع المبادلات والصفقات والتدفقات المعلوماتية الخاصة بالسلع والخدمات، وبالتالي فهي تشمل العلاقات بين الشركات المختلفة، وبين الشركات والوزارات والإدارات الحكومية، وبين الشركات والأفراد وذلك باستخدام الأشكال المتعددة للإرسال والاتصال الالكتروني مثل: الهاتف والتلفزيون وشبكات الحاسب الآلي والانترنت.

وقد تم تعريفها كذلك وفقا لقيد العملات كما يلي: "هي عبارة عن تعاقب بيع العملات باستخدام الوسائل الالكترونية والرقمية وفق مؤشرات أسعارها في البورصة الدولية". ومن خلال هذا التعريف تتضح لنا الخصائص التالية لعملية التداول الالكتروني للعملات الرقمية:

- التعاقب: أي أن البيع يحصل مرة بعد مرة وليس مرة واحدة؛
- العملات: لأنها المقصودة من عملية التداول؛
- الوسائل الالكترونية والرقمية: أي أنها تتم خارج عمليات الصرف التقليدية اليدوية؛
- وفق مؤشرات أسعارها: لأن سعر البيع والشراء يتحدد وفقا للمؤشرات الدولية والتي تشتمل على مؤشرات أسعار أخرى كالبترول والمعادن وغيرها من المؤشرات؛
- البورصة الدولية: لأنها هي مكان تداول العملات وليس في البورصة المحلية لكل دولة واقتصاد.

ويلاحظ المراقبون الدوليون الاقتصاديون أن رؤوس الأموال تحركت عبر الحدود بشكل أسرع بوجود الكمبيوتر والتكنولوجيا الحديثة، حيث قلصت الفترات الزمنية بين الأسواق الأوروبية والأمريكية والآسيوية. وأصبحت صفقات الصرافة تتداول بقيمة 70 بليون دولار يوميا تقريبا في الثمينينات إلى أكثر من 1,5 ترليون دولار يوميا بعد عقدين من الزمن.

2.3 طبيعة وأغراض تداول العملات والمضاربة فيها:

وتتمثل في:

- التحوط أو تجنب تقلبات الأسعار المستقبلية والتغطية للحقوق والالتزامات المقومة بالعملات الأجنبية، وتهدف إلى تحويل أصول أو حقوق مستثمرة في عملة يخشى انخفاض قيمتها، إلى عملة أخرى قوية من أجل حماية تلك الأموال أو الحقوق، وبنفس الكيفية أيضا يراد منها تغطية التزامات بعملات يخشى ارتفاع أسعار صرفها. وتعد عمليات التغطية مهمة للمصدرين والمستثمرين الذين يكون عليهم الانتظار عدة أشهر لتسوية حقوقهم أو التزاماتهم بعملات أجنبية؛
- الوساطة والسمسرة وعمليات المراجحة (ARBITRAGE) التي تستهدف الاستفادة من فروق أسعار الصرف بين سوق وآخر (آل سلمان و بن محمد ، 2005، صفحة 678)؛
- المتاجرة والمضاربة بقصد تحقيق الأرباح، فيشترى المضارب عند توقع ارتفاع السعر، ويبيع عند توقع انخفاض السعر أو المؤشر (لطفى، 2009، صفحة 45)؛
- عمليات الاستفادة من التناقضات الموجودة في السوق وهي عمليات المضاربة التي لا تخدم سوى أغراض خاصة بالمضاربين، وهي عمليات تضر بأسواق الصرف وباستقرار النشاط الاقتصادي (عامر، 2019، صفحة 274).

3.3 حالات تداول العملات:

وتتمثل فيما يلي:

❖ **حالة اتحاد صنف التداول:** ويقصد بها مبادلة جنس بجنسه مثلا: كالذهب بالذهب أو الفضة بالفضة أو الدينار بالدينار. وتشمل هذه الحالة صورتين:

- صورة مبادلة العملة بفئات مختلفة من العملة نفسها: مثل مبادلة الدينار من فئة العملة الورقية بدينار من فئة العملة المعدنية؛

- صورة مبادلة العملة بشكل آخر للعملة: مثل الشيك المصدق أو القيد المصرفي أو الشيك السياحي.

❖ **حالة اختلاف صنف التداول:** وهي مبادلة جنس بغير جنسه، كالذهب بالفضة أو الذهب بالدينار أو الدينار بالدولار، ويشترط لكل حالة ما يلي:

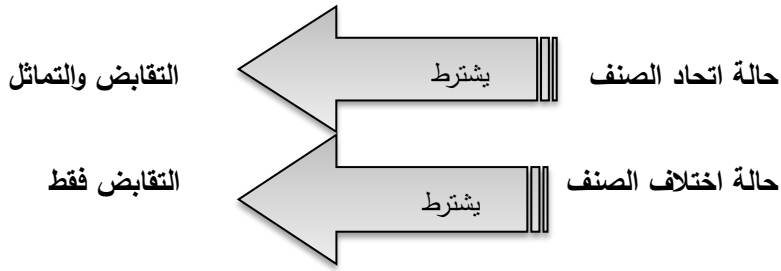

4.3 آليات تداول العملات الرقمية واستثمارها:

هناك 5 عملات رقمية بديلة لتعطينا نظرة عامة عن سوق العملات الرقمية ككل وعدم التقيد بعملة واحدة، فإن سوق العملات الرقمية فيه العديد من فرص الاستثمار، وفيما يلي قائمة الرموز المستخدمة لتمثيل هذه العملات الرقمية الرئيسية مقابل الدولار الأمريكي:

- البيتكوين مقابل الدولار – الرمز: BTC/USD.
- الأثريوم مقابل الدولار – الرمز: ETH/USD.
- بيتكوين كاش مقابل الدولار – الرمز: BCH/USD.
- لايت كوين مقابل الدولار – الرمز: LTC/USD.
- ريبل مقابل الدولار – رمز: XRP/USD.

الشكل رقم 2: أفضل العملات الرقمية للاستثمار

Source: (https://admiralmarkets.com, 2021)

يتم تداول البيتكوين في نمط صعودي في أوائل عام 2020 حيث افتتح سعر البيتكوين في 2020/01/01 على 8142 دولار أمريكي وعلى مدى أسبوعين ارتفع أكثر من 560 دولار عند 8712، محاولاً وصول مستوياته لشهر أكتوبر للسنة الماضية فوق الـ 10,000 دولار يبدو وكأنه يجتاز الخط الهبوطي في النصف الثاني من السنة الماضية. هل ستكون هذه بداية تشكيل زخم صعودي لسعر البيتكوين ونشهد تعافي أسعار خلال الأشهر القادمة. فلقد انخفض سعر البيتكوين بحولي 6,630 دولار في أخر 6 أشهر من العام الماضي، وهذا يعني أنه خسر حوالي 52% من سعره في أعلى مستوياته. أما سعر البيتكوين في هذه اللحظة هو 8719.90 دولار أمريكي مستمراً في تشكيل زخم اتجاهه الصعود لتعويض بعض الخسائر (تداول العملات الرقمية: الدليل الكامل عن افضل العملات الرقمية للاستثمار في 2020، 2020).

الشكل رقم 03: أفضل العملات للتداول الالكتروني

Source: (https://admiralmarkets.com, 2021)

على سبيل المقارنة، في نوفمبر 2018، انخفض سعر البيتكوين من 6175 دولار أمريكي إلى أقل من 3500 دولار في أقل من أسبوعين. بالنظر إلى تحرك السعر بنفس الطريقة في شهر يناير، حيث كان سعر البيتكوين خلال تلك الفترة أعلى بنسبة 76٪ تقريبًا من باقي العملات، مما يدل على مدى تقلّب الأسعار قبل شهرين فقط. من خلال

وضع نطاقات الأسعار هذه في سياق تاريخي، تباينت قيمة عملة البيتكوين على نطاق واسع على مدار السنوات الخمس الماضية، كما يمكن أن نرى في مخطط الأسعار أدناه (تداول العملات الرقمية: الدليل الكامل عن افضل العملات الرقمية للاستثمار في 2020، 2020).

الشكل رقم 04: تطور قيمة البيتكوين خلال السنوات من 2014 – 2019

Source: (https://admiralmarkets.com, 2020).

بالنظر إلى أن بيتكوين قد تكبدت خسائر كبيرة في عام 2018 – حيث انخفضت حوالي 73٪ من قيمتها على مدار العام – فقد تواجه العملة تحديات كبيرة في جذب تدفقات رأس المال. اعتبارا أن مؤشر داو جونز انخفض بنسبة 5.6٪ في عام 2018 على سبيل المقارنة. وهذا ما يوضح التباين الهائل في الأداء بين العملات الالكترونية مثل بيتكوين والاستثمارات التقليدية في وول ستريت في العام الماضي (تداول العملات الرقمية: الدليل الكامل عن افضل العملات الرقمية للاستثمار في 2020، 2020).

4. عقود التداول الالكتروني للعملات الرقمية وحكمها الشرعي:

نتيجة للتقدم التكنولوجي الهائل، انتشرت عقود ووسائل كثيرة في عالم الاقتصاد والأعمال تخطت الوسائل والطرق التقليدية للتعاملات المالية والتجارية والاقتصادية إلى طرق حديثة ومتطورة وسريعة تختصر عوامل الوقت والجهد وتهدف إلى تحقيق مزيدا من الربح في أسرع وقت ممكن، وبأقل جهد، ومن هذه العقود الحديثة ما يعرف بعقود التداول الإلكتروني للعملات، وسنتطرق في هذا المحور لمفهوم هذه العقود الحديثة وصورها وأحكامها الفقهية، وبعض البيوع المرتبطة بها والمشابهة لها وأحكامها الفقهية.

الشكل رقم 05: عقود التداول الالكتروني للعملات الرقمية والبديل الشرعي لها

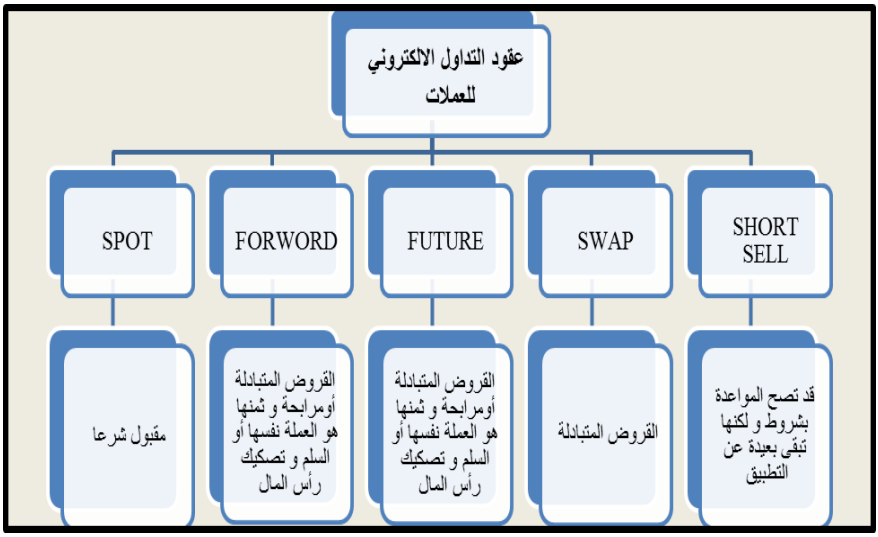

المصدر: (لطفى، 2009، صفحة 97).

1.4 عقد الصرف الفورى / العاجل (spot):

صورته أن يتم قيد البدلين في حسابي الطرفين خلال يومي عمل بخلاف اليوم الذي تم التعاقد فيه على إجراء العقد، مع مراعاة أيام العطلات الرسمية في حساب توزيع الاستحقاق وهي: السبت والأحد في أوروبا والولايات المتحدة، والجمعة والسبت في الدول العربية.

حكمه الشرعي: من خلال صورة هذا العقد يظهر أنه من العقود الجائزة، لأنه يلتزم بضوابط الصرف في الفقه الاسلامي من الحلول والتقابض، وهذا باتفاق فتاوي المجامع والمجالس والهيئات الفقهية التي أباحت أن يمتد التقابض إلى يومي عمل. وذلك على أساس أن هذين اليومين امتداد حكمي لمجلس العقد، وهما من قبيل العرف الدولي المستقر لمعنى الفورية، وتقتضيهما فوارق التوقيت بين البلدان التي تنتمي إليها العملات المتبادلة فضلا عن الإجراءات الفعلية للتسجيل.

ولكن تجدر الإشارة كما تقدم أن قرار المجمع لم يبح تأخير تسليم البدلين لمدة يومين كما فهم بعض المطلعين على القرار، إنما المقصود أن المبلغ يدخل في الحساب فورا، ويسجل باسم الطرفين فورا، ولكن التصرف في هذا المبلغ لا يتم في بعض الأحيان إلا بعد مدة يومي عمل، حيث تستدعى الحوالات الدولية والاتصالات بين البنوك العالمية

استغراق هذه المدة، وكذلك تزامن أوقات دوام البورصات والبنوك في مختلف دول العالم خصوصا أن هذه العقود تشترك فيها أطراف عديدة من دول مختلفة. لذا وجب أن تطبق فيه القاعدة الفقهية المعروفة: "المشقة تجلب التيسير"، كما أنه لا يحق لأحد المتعاقدين أن يتراجع أو يتصرف في المبلغ المبذول من طرفه لأنه قد تم خصمه فعلا للمتعاقد الثاني، وهذا عين التقابض المطلوب شرعا (لطفى، 2009، صفحة 98).

2.4 عقد الصرف الآجل (FORWORD):

وهو من عقود الصرف الآجلة كما يتضح من اسمه وصورته: أن يتم الاتفاق بين المتعاقدين على تسليم العملة المباعة على أن يتم تأجيل تسليم ثمنها للبائع لمدة محددة (أكثر من يومي عمل). وعرفته هيئة المحاسبة والمراجعة بأنه: العقد المؤجل لبدلين الذي تترتب آثاره في تاريخ محدد في المستقبل وتنتهي بالتسليم والتسلم في ذلك الموعد". وهناك مدد زمنية مستخدمة بصورة مستمرة وروتينية للعقد الآجل وهي: شهر – شهرين – ثلاثة أشهر – ستة أشهر – سنة، وغالبا يكون ستة أشهر أو دونها.

الحكم الشرعي: من الواضح أن هذا العقد من العقود المحرمة غير الجائزة للإخلال بشرط التقابض المجمع عليه بين العلماء كشرط لصحة عقد الصرف، وقد تقدم معنا قوله – صلى الله عليه وسلم –: " ولا تبيعوا منها غائبا بناجز" (الصبحي، صفحة 4)، وغيره من الأدلة الكثيرة الدالة على اشتراط الحلول والتقابض للبدلين في مجلس العقد مباشرة وتكون البدائل الشرعية كما يلي:

- المواعدة في الصرف؛
- تبادل القروض؛
- إبرام عملية مرابحة وجعل العملة نفسها ثمن المرابحة؛
- عقد السلم مع تصكيك رأس مال السلم.

3.4 العقد المستقبلي (FUTURE):

وهو من عقود الصرف الآجلة، وفيه يتم الاتفاق بين المتعاقدين على شرط التسليم وتسلم البدلين في تاريخ مستقبلي يأتي بعد تاريخ التعاقد. وهناك مدد زمنية مستخدمة بصورة مستمرة وروتينية للعقد الآجل وهي:

شهر – شهرين – ثلاثة أشهر – ستة أشهر – سنة، وفي الغالب يكون ستة أشهر أو دونها.

أما تاريخ الاستحقاق بعد العقد فإنه يسجل يومي عمل بعد المدة المستقبلية المتفق عليها في العقد، ويعتمد سعر التصارف بين العمليتين على الفرق بين أسعار الفائدة السائدة في هاتين العمليتين.

الحكم الشرعي: إن حكمه مثل حكم سابقه، فإن التشابه بينهم كبير، وعليه فإن هذا العقد من العقود المحرمة غير جائز لإخلاله بشرط التقابض المجمع عليه بين العلماء كشرط لصحة عقد الصرف، وقد تقدم معنى قوله – صلى الله عليه وسلم –: " ولا تبيعوا منها غائبا بناجز" وغيره من الأدلة الكثيرة الدالة على اشتراط الحلول والتقابض للبدلين.

البديل الشرعي: من خلال تشابه عقد الصرف المستقبلي مع عقد الصرف الآجل يظهر أن البدائل الشرعية في العقد السابق تصلح كذلك للعقد الصرف المستقبلي، وتؤدى نفس النتيجة وبصورة شرعية مقبولة (الماوردي، 2010، صفحة 279).

4.4 عقد المبادلة (SWAP):

ويسمى هذا العقد بعدة أسماء منها: عقد المبادلة، وعقد المقايضة، وعقد المبادلة المؤقتة، والعقد الموازي. ويمكن إرجاع منشأ عقود المبادلات والمقايضات إلى سنة 1970 عندما طور تجار العملة مبادلات العملة كوسيلة لتجنب الرقابة البريطانية على تحركات العملات الأجنبية.

ويتضمن عقد المبادلة عقدين في عملية واحدة في زمن واحد: الأول منهما (شراء / بيع) عملة من السوق الفوري، والثاني (بيع / شراء) العملة التي سبق (شراؤها / بيعها) – في السوق الفوري – في السوق الآجل.

ويتحدد السعر في السوق الفوري بالسعر النقدي، وفي السوق الآجل يتحدد السعر وفقا للفروق في الفائدة بين العملتين موضوع المقايضة. وفي تاريخ استحقاق البدل الآجل يتسلم كل طرف عملته بالسعر المحدد عند إجراء العقد. وظهرت في الآونة الأخيرة صورة عقد المبادلة عن طريق الهامش الممنوح للمستثمر (العميل) حتى يمضي العقد بأضعاف المبلغ الحقيقي لديه، وهذه الصورة تندرج تحت نظام البيع بالهامش (الباحوث، 2017، صفحة 21).

الحكم الشرعي: من الواضح من صورته أنه من العقود غير الجائزة، وذلك لأسباب:

- لأنه ينطوي على شرط التأجيل في العملية الثانية وهذا مخالف للشرط المجمع عليه في صحة الصرف كما أسلفنا؛
- لأن المشترى في العملية العاجلة يبيع ما اشتراه قبل قيده في حسابه فعلا فيكون بائعا ما لم يقبضه؛
- لأن العقد اشتمل على بيعتين في بيعة وهذا محظور شرعا.

هذا إذا كان عقد المبادلة يتم بالمبلغ الحقيقي المتوفر لدى المستثمر (العميل)، أما إذا اقترن بالهامش فتزداد حرمته حسب جوانب الحرمة المتعلقة بالبيع بالهامش.

5.4 البيع على المكشوف (SHORT SELL):

وصورة البيع على المكشوف أن يبيع عملة لا يملكها، على أن يتم تسليمها بتاريخ مؤجل. وبعبارة أخرى هو بيع عملة معينة ثم شراؤها في وقت متأخر، ويرتبط هذا بتوقع البائع لانخفاض هذه العملة مستقبلا، وتوقع المشترى ارتفاع ذات العملة.

الحكم الشرعي: من الصورة السابقة يظهر لنا أن البيع على المكشوف بيع لشيء لا يملكه البائع، وعليه فحكمه التحريم الواضح. ويحرم على المكلف بيع ما لا يملك باتفاق الفقهاء من المذاهب الأربعة وغيرهم، والأدلة كثيرة بسيطة في مضمونها من كتب الحديث والفقه، ومنها حديث عمرو بن شعيب عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أرسل عتاب بن أسيد إلى أهل مكة أن: " أبلغهم عنى أربع خصال: أن لا يصلح شرطان في بيع، و لا بيع و سلف، و لا بيع ما لا يملك، و لا ربح ما لا يضمن. (شبير، 2014، صفحة 234) ومما سبق تتضح حرمة هذا العقد من وجهين: (http://www.dar–alifta.org/ar/Viewstatement.aspx, 2018)

- أنه بيع ما لا يملك؛
- لعدم التقابض، وهذا عقد صرف يشترط له القابض كما تقدم.

وهذا أحد الوجهين لأجلهما يحرم بيع السلم في العملات حيث يخل بشرط التقابض.

البديل الشرعي: فقد يصح اعتبار المواعدة في الصرف بديلا شرعيا لهذا العقد، إن كانت المواعدة غير ملزمة للطرفين أو أحدهما، أما إن كانت ملومة للطرفين صارت عقدا وعليه يحرم هذا العقد (https://www.aliqtisadalislami.net, 2020).

4. خاتمة:

من خلال الطرح السابق نستنتج أن الفرق بين العملات الرقمية والنقود الإلكترونية يكمن في أن النقود الإلكترونية في أصلها نقود حقيقية مثل الدولار أو اليورو أو الدرهم، يتم تحويلها إلى وحدات إلكترونية مدفوعة مقدما، ومخزنة على الأجهزة الالكترونية، وغير مرتبطة بحسابات بنكية، أما العملات الرقمية فلا تمثل أية عملة من العملات الحقيقية القانونية، إنما هي عملة مستقلة في ذاتها وغير مغطاة بأية عملة أخرى وليست مرتبطة بأية جهة سيادية أو مركزية. ولقد أحدثت العملات الرقمية اهتزازًا شديدًا في الأسواق المالية في العالم. فهذه التكنولوجيا الرقمية التجديدية التي قلبت الموازين رأسًا على عقب توفر لنا بديلاً عن العملات التقليدية، مما يتيح نظام للدفع عبر العالم يتسم بالسرعة وعدم الإفصاح عن الهوية وعدم الخضوع للأنظمة الرقابية.

1.4. نتائج البحث:

- تشتهر العملات الرقمية المشفرة بالتحركات السريعة في أسعارها، فهي أدوات ذات مستوى مرتفع من التقلبات، حيث ترتفع قيمتها كلما زاد تبني استخدامها بينما تهبط قيمتها نتيجة الأخبار المتعلقة بالرقابة الحكومية المحتملة والمخاوف الأمنية؛
- أعظم ميزة لتداول عقودها على العملات الرقمية المشفرة مقابل الدولار الأمريكي هي أنه بمقدور المتداولين تحقيق الربح من الهبوط في سعر الأداة مثلما يربحون عند ارتفاع سعرها؛
- من الناحية الشرعية، نلاحظ أن هذه العملات الرقمية وعقود تداولها المختلفة تفتقر إلى المحددات والضوابط الشرعية للنقود؛
- هي عملات غير صادرة من جهات سيادية أو بنوك مركزية، ولم تلق القبول العام بين الدول والأفراد، وهناك من فقهاء الدين الاسلامي من يعارض بشدة التعامل بهذه العملات الرقمية ويرفض أن تكون وسيطا للتبادل أو التداول؛
- أن أسعار هذه العملات متذبذبة بشكل كبير نزولا وصعودا لذلك فإن الحكم الشرعي لهذه العملات الرقمية فهو حرمة التعامل بها بصورتها الحالية، وعدم جواز شرائها أو بيعها أو ادخارها أو استثمارها أو أي وجه من وجوه التعامل.

2.4. توصيات البحث:

- إن النقود الرقمية تحتاج إلى اعتراف قانوني حتى يمكن عدها نقودا بالمعنى القانوني، لكن هذا الاعتراف لا بد من أن يأتي في إطار تنظيم قانوني دولي؛
- لا يجوز شرعا استخدام تلك العملات بهدف المضاربات التجارية، أو المعاملات التجارية غير الشرعية كالتهريب أو تبييض الأموال.

5. قائمة المراجع:

تداول العملات الرقمية: الدليل الكامل عن افضل العملات الرقمية للاستثمار في 2020. (2020). تم الاسترداد من https://admiralmarkets.com/ar/education/articles/cryptocurrencies/tadawol-alomlat-alraqamiya.

أبو الحسن علي بن محمد الماوردي. (2010). تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخاق الملك. ببيروت: دار النهضة العربية.

آل سلمان، و مبارك بن سلمان بن محمد . (2005). أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة. السعودية: كنوز إشبيليا.

باسم أحمد عامر. (2019). العملات الرقمية " البتكوين انموذجا " و مدى توافقها مع ضوابط النقود في الاسلام. مجلة علوم الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الاسلامية، المجلد 16 ، العدد 1.

بشر محمد موفق لطفى. (2009). التداول الالكتروني للعملات (طرقه الدولية وأحكامه الشرعية). الأردن: دار النفائس للنشر و التوزيع.

صندوق النقد العربي. (2019). تقرير الاستقرار المالى في الدول العربية 2019. الإمارات العربية المحدة.

عبد الله الباحوث. (2017). النقود الافتراضية مفهومها أنواعها وآثارها الاقتصادية. للمجلة العلمية لاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

مالك بن أنس الصبحي. (بلا تاريخ). المدونة، رواية سحنون بن سعيد التنوخي. السعودية: وزارة الأوقاف السعودية – مطبعة السعادة.

محمد عثمان شبير. (2014). المدخل إلى فقه المعامات المالية، ط2. الأردن: دار النفائس.

http://www.dar–alifta.org/ar/Viewstatement.aspx. (2018)

https://www.aliqtisadalislami.net. (2020).

Fitzpatrick, S., & McKeon, S. (2019). Banking on Stone Money: Ancient Antecedents to Bitcoin. Economic Anthropolog.

https://admiralmarkets .(2019) .
https://admiralmarkets.com/ar/education/articles/cryptocurrencies/tadawol-alomlat-alraqamiya تم الاسترداد من .
https://admiralmarkets.com/ar/education/articles/cryptocurrencies/tadawol-alomlat-alraqamiya.

The Economist. (2019). The past decade has brought a compliance boom in banking, May 2nd. The Economist, Rise of the No Men.

www.c4arab.com/showac.php. acid, h. /. (2020). Retrieved from http // : www.c4arab.com/showac.php.consulté le 26 /02/2021.